

Distr.: General  
25 June 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونته . . . . . (الكامبيون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايبيه

#### المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-26476 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

## البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (تابع)  
(A/66/676 و A/66/739)

١ - السيد سيح (الموظف المسؤول، إدارة الشؤون الإدارية): عرض تقرير الأمين العام عن مقترحات لاستعمال الموارد المخصصة للسفر بالطائرة على نحو أكثر كفاءة وفعالية (A/66/676)، فقال إن ذلك التقرير، الذي قدّم استجابة لطلب من الجمعية العامة في قرارها ٢٦٨/٦٥، ينقسم إلى ثمانية فروع. فالفروع السبعة الأولى تتناول تدابير إصلاحية موصى بها بالسفر الجوي لموظفي الأمم المتحدة؛ وتنسيق المسائل المتصلة بالسفر الجوي على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛ واستخدام النقاط المحسوبة بالأميال المتراكمة من السفر الجوي في مهام رسمية؛ وتبّع التكاليف المرتبطة بالسفر الجوي التجاري؛ وتنفيذ نموذج السفر في نظام أوموجا وتفويض سلطة منح استثناءات من معايير تحديد درجات السفر بالطائرة. ويتضمن الفرع الأخير موجزا لتوصيات الأمين العام لتتخذها الجمعية العامة.

٢ - ومضى يقول إن تقديم التوصيات جاء بناءً على استعراض شامل لاستحقاقات السفر أجراه مكتب إدارة الموارد البشرية. وبشكل أكثر تحديداً، ذكر أن الأمين العام أوصى، فيما يتعلق بالنقاط المحسوبة بالأميال المتراكمة من السفر الجوي، بتعديل الأمر الإداري المتعلق بالسفر في مهام رسمية ليشمل حكماً يقضي بإصدار تعليمات إلى جميع الموظفين في الأمم المتحدة بـألا يستخدموا، لأغراض السفر الشخصي، أي نقاط محسوبة بالأميال المتراكمة من السفر بالطائرة التي يكتسبونها نتيجة قيامهم بمهام رسمية باسم

المنظمة، والتشجيع على استخدام تلك الأميال المتراكمة لأغراض السفر في مهام رسمية.

٣ - واستطرد قائلاً إن الأمانة العامة كانت قد أجرت دراسة تقيّم إمكانية إنشاء نظام رسمي لاستخدام النقاط المحسوبة بالأميال المتراكمة من السفر الجوي في مهام رسمية. وذكر أن الدراسة قارنت ممارسات الأمم المتحدة وممارسات المنظمات الدولية الأخرى وعدد من الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، وحلّت نفقات السفر في نيويورك وجنيف وبحثت إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية لاقتناء تذاكر السفر بالطائرة مقابل نقاط محسوبة بالأميال المتراكمة من السفر الجوي. ومضى يقول إن التقرير خلص، بناءً على ما توصلت إليه تلك الدراسة من نتائج، إلى أن الأخذ بنظام مؤسسي لإدارة النقاط المحسوبة بالأميال المتراكمة من السفر بالطائرة لن يكون فعالاً من حيث التكلفة، لأنه لن يحقق أي وفورات صافية.

٤ - وفي ما يتعلق بتخطيط السفر، أشار إلى أن الأمين العام كان قد عرض عملية تكفل الانتهاء من ترتيبات السفر قبل ١٦ يوماً من مواعده. وقال إن تلك الخطوة من المفترض أن تؤدي إلى زيادة عدد تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة مقدماً بأقل تكلفة. وسيبدأ تنفيذ أداة للحجز عن طريق الإنترنت، في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ وإن كان الحجز بهذه الطريقة لا يصلح إلا لبعض الرحلات، وأنه سيظل لازماً في معظم الرحلات قيام وكلاء مؤهلين بالحجز اليدوي.

٥ - وفيما يتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، قال إن الأمين العام أوصى بأن يشترط على جميع الاستشاريين وفرادى المتعاقدين والمشاركين في الاجتماعات السفر، بالدرجة الاقتصادية، باستثناء أعضاء اللجان والأفرقة. وأشار إلى أنه ينبغي كذلك التوقف عن دفع بدل الإقامة اليومي عن وقت الطيران. وفيما يتصل بمسألة بدائل

على خفض درجة سفرهم طوعاً، متى كان ذلك ممكناً، من درجة رجال الأعمال المستحقة لهم إلى الدرجة الاقتصادية الممتازة أو الاقتصادية العادية. وجرت التوصية كذلك بأنه إذا فضل المسافر خيار المبلغ الإجمالي لإجازة زيارة الوطن أو زيارة الأسرة، ينبغي أن يستتبع استخدام ذلك الخيار التنازل عن استحقاق وقت السفر، أي الوقت الذي لا يُحتسب على أنه إجازة سنوية. وأعقب ذلك بقوله إنه سعيًا إلى تبسيط العمليات الإدارية، دُعيت الجمعية العامة إلى الموافقة على توسيع نطاق استخدام خيار المبالغ الإجمالية للسفر عند التعيين الأولي والنقل والانتداب.

٩ - وفيما يتعلق بتنسيق مسائل السفر الجوي على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ذكر أن شبكة السفر المشتركة بين الوكالات، التي تشمل الأمانة العامة، كانت قد بحثت إمكانية إبرام اتفاقات عالمية مع شركات الطيران، وتبين لها أن هذه الاتفاقيات تفتقر في نهاية المطاف إلى الفعالية من حيث التكلفة. واستدرك قائلا إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عدد من مراكز العمل، بما في ذلك نيويورك وجنيف، تستخدم قدرتها الشرائية الجماعية للحصول على خصومات من شركات الطيران. وتبين أن الخصومات التي يتم التفاوض عليها بالنسبة للرحلات التي تنطلق من أمريكا الشمالية أو أوروبا، يمكن أن تُستخدم ليس لكلتا نقطتي الانطلاق فحسب، بل بالنسبة أيضا لوجهات أخرى كثيرة. وهي بذلك تشكل خصومات عالمية بحكم الواقع.

١٠ - واسترسل يقول إنه استجابةً لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢ (أ) من مرفق قرارها ٢٦٨/٦٥ بشأن إنشاء آلية يمكنها تتبع جميع التكاليف المرتبطة بالرحلات الجوية، قام مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات باستعراض هذه المسألة. وكان قد جرى تصميم نموذج السفر في نظام أوموجا لأداء هذه الوظيفة. وعلى نحو ما هو

السفر الجوي، ذكر أن الأمين العام كان قد أوصى بأن يُلزم مديرو البرامج بالتصديق على أنه نُظر على النحو الواجب في وسائل بديلة للاجتماع، مثل التداول بالفيديو. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للعوامل البيئية عند تحديد وسيلة السفر، دون زيادة تكلفته. وأضاف أنه ينبغي التشجيع، قدر المستطاع، على استخدام وسائل النقل البديلة التي من شأنها أن تؤدي إلى خفض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من قبيل السفر بالسكك الحديدية.

٦ - وتابع يقول إنه ينبغي تغيير سياسة اختيار خط السفر الحالية لكي يتسنى إعطاء الأولوية لأرخص الطرق تكلفة وليس أقصرها وأكثرها اقتصادا، ما لم يكن سيترتب على القيام بذلك تمديد وقت السفر على نحو غير تناسلي. فالهدف هو الاستفادة من التحالفات المبرمة بين شركات الطيران. وذكر أنه جرت التوصية أيضا بأنه عندما يتم الجمع بين السفر في مهام رسمية وبين زيارة الوطن، ينبغي اعتماد الدرجة الاقتصادية كدرجة السفر للرحلة بأكملها.

٧ - واستطرد يقول إن الأمين العام كان قد أوصى بتشديد الشروط التي يؤذن فيها بالسفر بدرجة رجال الأعمال: إذ ينبغي تحديد درجة السفر لكل مرحلة من الرحلة بشكل مستقل ما لم يتم استئناف السفر أو مواصلته في نفس اليوم إلى الوجهة النهائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تخفيض الحد الأقصى لفترة الترانزيت، الذي يمكن اعتماده عند احتساب المدة الإجمالية للرحلة، وذلك من أربع ساعات إلى ساعتين. وجرت التوصية بإلغاء محطات التوقف للاستراحة على طريق السفر التي يُسمح بها بعد ١٦ ساعة من الطيران.

٨ - وأشار إلى أن الدرجة الاقتصادية ينبغي أن تكون الدرجة المحددة للسفر الذي يرتبط بأنشطة التعلم والتطوير، بغض النظر عن وقت الطيران. وينبغي أيضا تشجيع الموظفين

١٣ - وذكر أن اللجنة الاستشارية لم تكن راضية تماما على نوعية تقرير الأمين العام، الذي كان ينبغي له أن يقدم معلومات عن الآثار المترتبة على التدابير المقترحة من حيث الوفورات في التكاليف، والأثر المحتمل على إنتاجية الموظفين، وساعات العمل الضائعة أو المكتسبة وفعالية تنفيذ الولاية. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة الاستشارية أنه، فيما يتعلق بأي من التدابير التي يجري تنفيذها، ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم هذه المعلومات بشأنها في تقرير أولي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن يقدمها بعد ذلك في تقارير منتظمة أخرى. وقال إن عدم كفاية التفاصيل الواردة في تقرير الأمين العام حمل اللجنة الاستشارية على التماس معلومات إضافية هامة لكي يتسنى لها تقييم مزايا كل تدبير على حدة؛ وأوردت تلك المعلومات في تقريرها وأخذتها في الاعتبار عند تقديم استنتاجاتها وتوصياتها.

١٤ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية قد لاحظت أن تتبع جميع تكاليف السفر الجوي في الأمانة العامة يتوقف على تنفيذ نظام أوموجا، ولا سيما نموذج السفر، الذي من المتوقع أن يُعمَّم تنفيذه في عام ٢٠١٤. وقال إنها ستبحث كذلك مسألة تفويض سلطة منح استثناءات للسفر بالدرجة الأولى في سياق تقرير الأمين العام عن معايير تحديد درجات السفر بالطائرة الذي يقدم كل سنتين. وانتقل إلى الكلام عن المشتريات، فذكر أن اللجنة ترى أنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام أن يستكشف خيارات أخرى تتسم بفعالية التكلفة لشراء خدمات السفر الجوي، مع مراعاة تجارب المنظمات الأخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، تمشيا مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٦٨/٦٥، من المقرر أن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا شاملا لجميع أنشطة السفر بالطائرة والممارسات المتصلة به، اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١٢.

موضح في التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/66/381)، من المتوقع أن يكتمل تنفيذ نظام أوموجا في عام ٢٠١٥. وذكر أن نموذج السفر يشكل أحد أكثر الجوانب أهمية لمرحلة التنفيذ الثانية، المسماة نظام أوموجا الموسَّع، والذي سيتم نشره في عام ٢٠١٤.

١١ - وانتقل إلى مسألة تفويض السلطة لمنح الاستثناءات من معايير تحديد درجات السفر بالطائرة، فأشار إلى أن الجمعية العامة كانت قد أذنت للأمين العام، في قرارها ٢١٤/٤٢، بالسماح بالسفر جوا بالدرجة الأولى على أساس كل حالة على حدة. وأضاف أن تلك السلطة التقديرية قد فُوضت إلى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وأنها تقضي بالنظر في كل حالة طبية تستلزم مستوى معين من الراحة لا يتوفر للمسافر وفقا للاستحقاقات العادية؛ أو حيثما لا تتوافر درجة السفر المعتادة؛ أو عندما ينطوي السفر على رحلة شاقة؛ أو عندما يُعتبر المسافر شخصية مرموقة مثل رئيس دولة أو حكومة؛ أو عندما يعتبر المسافر شخصية دولية بارزة ويقدم خدماته للمنظمة دون مقابل. وختم كلامه قائلا إن الإدارة توصلت إلى أن تلك الإجراءات كافية وبالتالي لم تقترح إدخال أي تغييرات عليها.

١٢ - السيد كيلاييلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/66/739)، فقال إنه يتضمن ملاحظات عامة وأخرى فردية على كل مقترح من المقترحات التي قدمها الأمين العام. وقد أكدت اللجنة الاستشارية أن الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية ينبغي أن تُستخدم بحكمة. وقبل الأذن بالسفر في مهام رسمية، ينبغي أن تراعى فعاليته بالكامل من حيث التكلفة وتأثيره المحتمل على الإنتاجية.

موظفو الأمم المتحدة والدول الأعضاء مثالا جيدا يحتذى به في الوقت الذي يعاني فيه، الكثير من الناس في مختلف أنحاء العالم من مشقة اقتصادية.

١٨ - وأعرب عن اعتقاد وفده أنه ينبغي استخدام التكنولوجيا على نطاق أوسع لعقد الاجتماعات دون تكبد تكاليف السفر الجوي الباهظة، وإن كان وفده يقر أيضا بأن التكنولوجيا لا يمكن أن تحل محل الاجتماعات المباشرة، التي تنطوي على قيمة مضافة. واستدرك قائلا إنه في الحالات التي يتعذر فيها تجنب السفر، يجب توخي الترشيح والحرص في استخدام موارد السفر المحدودة للمنظمة.

١٩ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام كشف عن عدد من الحقائق المقلقة والتي تبرهن على الحاجة إلى مواءمة معايير المنظمة لتحديد درجات السفر بالطائرة مع المعايير التي تأخذ بها الدول الأعضاء. واسترسل قائلا إنه وفقا لما جاء في التقرير، يجري تغيير كل حجز ما بين ثلاث وخمس مرات قبل إصدار التذكرة، بل إن بدل الإقامة اليومي يدفع لموظفي الأمم المتحدة حتى وهم على متن الطائرة. فهذان ليسا إلا مثالين صارخين على الممارسات غير المبررة التي يجب تغييرها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي كبح الاستخدام المفرط والمكلف والمُبدد للسفر بدرجة رجال الأعمال والدرجة الأولى، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل الوفاء بمتطلبات المنظمة للسفر بتكلفة أقل. ودعا إلى ضرورة التدقيق في الممارسات المتمثلة في دفع بدل الإقامة اليومي لمثلي الدول الأعضاء بنسبة تتجاوز ٤٠ في المائة البديل الموحد.

٢٠ - وواصل كلامه يقول إن وفده يشعر بنفس الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بعدم توافر بيانات شفافة عن السفر الجوي على نطاق المنظمة بأكملها. وأضاف أنه لكي يتم تحقيق أقصى قدر من الوفورات، لا بد من تكوين نظرة شاملة عن أنماط التبديد وإساءة

١٥ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية كانت قد أثارت مسألة التفاعل مع الكيانات الأخرى والموظفين، مؤكدة على الحاجة إلى إجراء مشاورات مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي يمكن أن تتأثر بأي من التدابير المعتمدة. وأنهى كلمته بالقول إن اللجنة كانت قد أشارت أيضا إلى الأهمية التي توليها الجمعية العامة لقيام حوار بناء بين الموظفين والإدارة وأنها تأمل في كفالة إجراء هذا الحوار.

١٦ - السيد بن مهدي (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة قد أحاطت علما بتقرير الأمين العام، وإنها ستبحث في التوصيات الواردة فيه. وتأخر صدور تقرير اللجنة الاستشارية مسألة مثيرة للقلق، لأنه أثر في قدرة الوفود على النظر بإمعان في القضايا المطروحة. ومضى قائلا إن متطلبات السفر الجوي للمنظمة ترتبط بتنفيذ ولايتها، وإنها يجب أن تخضع لمساءلة متواصلة ومعززة. وبالإمكان أيضا بذل مزيد من الجهود لتنسيق ممارسات السفر الجوي على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأنهى كلمته بالقول إن المجموعة تتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة بشأن هذه المسألة، مشيرا إلى أن صياغة السياسات تقع حصرا على عاتق الجمعية العامة.

١٧ - السيد ليرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مناقشة السياسات المتعلقة بالسفر الجوي تمثل فرصة للدفع قدما بالأجزاء الرئيسية من برنامج الإصلاح، وهو هدف ينبغي أن يتشاطره كل من يسعى في نهاية المطاف إلى توطيد أركان المنظمة. فقد كان الأمين العام واللجنة الاستشارية قد أكدا في تقريريهما، أنه ينبغي استخدام الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية استخداما سديدا. وأثنى على الأمين العام لروح القيادة التي تحلى بها في تقديم توصيات بجعل نفقات السفر الجوي التي بلغت ٧٣ مليون دولار، تنسم بدرجة أكبر من الكفاءة. ومضى يقول إن التدابير الواردة في التقرير ينبغي تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يكون

٢٣ - السيد أونوما (اليابان): قال إن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتوخي الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المخصصة للسفر الجوي، جهود جديرة بالثناء. وذكر أن التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام تمثل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ورحب وفده بالمقترح الداعي إلى تعديل الشروط المنطبقة على منح السفر بدرجة رجال الأعمال، وأبدى رغبته في معرفة ما إذا كان يمكن اتخاذ خطوات إضافية في هذا الصدد. ففي حين أنه يسلم بأن احتمال تنفيذ برنامج رسمي لإدارة استخدام النقاط المحسوبة بالأميال المتراكمة من السفر في مهام رسمية قد خضع لدراسة واسعة النطاق، فإنه يطلب تقديم مزيد من التوضيح بشأن جدوى هذا الإجراء. وأبدى استعداد بلده تبادل خبراته بشأن المسائل المتعلقة بالسفر التي هي قيد النظر.

٢٤ - السيد سيح (الموظف المسؤول، إدارة الشؤون الإدارية): أعرب عن تقديره لتأييد اللجنة الاستشارية للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام، فقال إنه سيوضح أي أسئلة تقنية معلقة خلال المشاورات غير الرسمية. وأعرب عن استعداد إدارة الشؤون الإدارية بدء تنفيذ أي تدابير يتم إقرارها.

٢٥ - السيد كيلاييلييه (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): ردا على التعليقات التي أبدتها ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن اللجنة الاستشارية تولي أهمية كبرى لإصدار تقاريرها في الوقت المناسب، بل إنها ترى أيضا أن من الأهمية الحاسمة تقديم معلومات كافية لمساعدة الدول الأعضاء حقا في عملية صنع قراراتها. ففي حين أن اللجنة الاستشارية كانت بحاجة إلى وقت إضافي لجمع المعلومات المناسبة لإعداد تقريرها المعروض، فإنها ستواصل إيلاء الاعتبار لضرورة تقديم تقاريرها في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠.

الاستعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فعلى الرغم من الطابع المشجع للضمانات بأن نظام أوموجا سيكون جاهزا للتنفيذ في عام ٢٠١٥، فإن الأمين العام مدعو بإلحاح إلى إيجاد وسائل تكفل تتبع إجمالي النفقات في غضون ذلك.

٢١ - السيدة سون سونغ يون (جمهورية كوريا): أشارت إلى دعوات اللجنة المتكررة إلى الاستخدام الكفء للموارد في وقت الأزمات الاقتصادية، فقالت إن وفدها يؤيد توصيات الأمين العام بشأن السفر الجوي، التي تتماشى مع دعوته إلى "تحقيق إنجازات أكثر بموارد أقل" الواردة في سياق مبادرة إصلاح الأمم المتحدة. وأعربت بوجه خاص عن ترحيب وفدها بالمقترحات الداعية إلى أن تكون الدرجة الاقتصادية الدرجة المحددة لسفر الخبراء الاستشاريين وفراوى المتعاقدين والمتدربين، أيا كانت مدة سفرهم؛ والتخلي عن دفع بدل الإقامة أثناء الرحلة الجوية؛ وتوجيه تعليمات للموظفين بألا يستخدموا، لأغراض السفر الشخصي، النقاط المحسوبة بالأميال المتراكمة من السفر بالطائرة التي يكتسبونها نتيجة سفرهم بمهام رسمية. واستدركت قائلة إن الجهود المبذولة للحد من تكاليف السفر الجوي يجب ألا تعرقل على نحو خطير إنتاجية موظفي الأمم المتحدة أو فعاليتهم أو تنال من معنوياتهم. فلا بد من اتباع نهج متوازن يقبله الموظفون والدول الأعضاء على حد سواء.

٢٢ - وتابعت كلامها تقول إنه على نحو ما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، يجب أن يتضمن تقرير الأمين العام مزيدا من البيانات، لا سيما المزيد من التحليلات للوفورات في التكاليف والآثار الناجمة عن التدابير المقترحة على الإنتاجية وتنفيذ الولاية تنفيذًا فعالًا، من أجل تمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى قرارات بشأن ذلك. وختاما، قالت إنه بالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة بحث ممارسات السفر الجوي ومعايير السفر التي تأخذ بها المنظمات الدولية المماثلة الأخرى والدول الأعضاء التي تمثل مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية.